تباين نيابي حول مقترح اللجنة المالية بشأن شرائح الكهرباء

● العوضي: العاقل يصوت مع تحريره ● موسى والعازمي يرفضان مبدأ الزيادة ● الحمدان: لايمس ذوي الدخل المحدود

محيي عامر وعلي الصنيدح

تباينت آراء النواب حول مقترح اللجنة المالية بشأن شرائح الكهرباء والماء وآلية تطبيقها على السكن الخاص.

مع بدء العد التنازلي لجلسة الثلاثاء، المدرج على جدول أعمالها تقرير اللجنة المالية البرلمانية بشأن الإصلاح الاقتصادي وشرائح الكهرباء والماء، تواصل التباين النيابي بشأن شرائح زيادة الكهرباء، وسط رفض النواب تطبيق الزيادة على شريحة السكن الخاص، واتفاقهم على تمريره بالنسبة للشرائح الأخرى.

ودافع عضو اللجنة النائب حمود الحمدان عن تقريرها، مشددا على انها اكدت للحكومة، ممثلة في وزارة الكهرباء، عدم مساس شرائح الكهرباء والماء بذوي الدخل المحدود والمتوسط.

السكن الخاص

وقال الحمدان، في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس، إن الوزارة عرضت دراستها حول متوسط استهلاك السكن الخاص لمحدودي الدخل، وتبين ان نسبة الاستهلاك بحدود 6 آلاف كيلوواط للمنزل في الشهر، وعليه حرصت اللجنة على ان تبقي تعرفة الشريحة الاولى (حتى 6 آلاف كيلوواط) بتسعيرة فلسين دون أي تغيير.

وأشار الى ان اللجنة المالية البرلمانية تدعم توجه الحكومة إلى تطبيق التسعيرة الجديدة على القطاعات الاخرى من القطاعين الصناعي والتجاري، لكن «أي أمر يمس المواطن لن نقبله».

الدخل المحدود

وقال النائب كامل العوضي، لـ«الجريدة»، إن «الاوضاع الاقتصادية متدهورة نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، لكن رغم كل ذلك وانطلاقا من مبدأ عدم المساس بالمواطن صاحب الدخل البسيط والمحدود الذي اكده سمو أمير البلاد في لقائه معنا، رفضت اللجنة مشروع الحكومة واقرت مقترحها».

وبينما شدد العوضي على انه يؤيد أي شيء يقوي الاقتصاد ويحافظ على البلد، قال إن «العاقل ومن يفهم هو من يوافق على تمرير قانون شرائح الكهرباء شريطة ألا يمس بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط، حيث إن البلد رايحة الى الهاوية».

مبدأ الزيادة

وعبر اتصال هاتفي لـ«الجريدة» مع النائبين حمدان العازمي وماجد موسى، في مقر وجودهما بالسودان، حيث يشاركان ضمن وفد برلماني، لمعرفة رأيهما في مشروع «شرائح الكهرباء»، قال العازمي إن مبدأ الزيادة مرفوض جملة وتفصيلا، خاصة على شريحتي السكن الخاص والقطاع الزراعي، مطالبا الحكومة إذا أرادت تمرير مشروعها على بقية الشرائح التي ايدها ان تبقي تعرفة الكهرباء والماء على السكن الخاص والقطاع الزراعي كما هي.

وأضاف: «ستكون هناك مشاورات نيابية عند مناقشة تقرير اللجنة المالية في المجلس، من اجل إلغاء السكن الخاص والقطاع الزراعي من مشروع زيادات أسعار الكهرباء والماء».

وحذر موسى المجلس من مغبة تمرير هذا القانون الذي اكد انه سيكون بمنزلة مخربة للمجلس، الذي يواجه هجمة شعبية رغم ما حققه من انجازات تشريعية، مؤكدا رفضه القاطع لاجراء اي زيادة في الكهرباء والماء على السكن الخاص، مشددا على ان «هذا القانون لن يمر من المجلس».

وزاد: «ان الحكومة تذهب دائما الى اضعف الحلقات وهو المواطن، فكان اولى بها قبل طلب زيادة اسعار الكهرباء والماء ان تذهب الى الابواب الاخرى، مثل زيادات اسعار ايجارات املاك الدولة، وان تكتفي في اقرار زيادات الكهرباء والماء بالاستثماري والتجاري والصناعي، مؤكدا رفضه المساس بالمواطن».

في السياق ذاته، جدد النائب فيصل الكندري، في تصريح لـ«الجريدة»، رفضه مشروع الحكومة، والاقتراح الذي انتهت اليه اللجنة المالية، مؤكدا في الوقت ذاته ضرورة إبعاد السكن الخاص عن أي زيادة.

كامل العوضي

حمدان العازمي

ماجد موسى

فيصل الكندري

الشايع يقترح لجنة لتسعير المنتجات الزراعية الوطنية

تحديد أرباح الوسطاء من 10 إلى 20%

تقدم النائب فيصل الشايع باقتراح برغبة بإنشاء لجنة مشتركة لتسعير المنتجات الزراعية للحفاظ على جهد وتعب المزارع الكويتي، وجاء في مقدمة الاقتراح: للمزارع الكويتي دور مهم في قضية الأمن الغذائي في البلاد، بما يوفره من منتجات للمستهلكين، عن طريق توفير أغلب احتياجات الجمعيات التعاونية ونقاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة، الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي، ومن ثم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وأضاف: وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يحظى بها المنتج الكويتي، تهدر جهود المزارع الكويتي لمصلحة الوسطاء، فغالبا ما يقوم الوسطاء عند عرض المنتج المحلي بتثمين اسعار المنتج بأسعار متدنية لا تغطي كلفة الكرتون في احيان كثيرة، والأمثلة كثيرة على ذلك.

وقال موضحاً: على سبيل المثال، يكون سعر كرتون الطماطم بالمزاد 100 فلس، لينقله الوسيط الى مراكز البيع في الجمعيات وغيرها بسعر يتجاوز الدينار، دون جهد يذكر من الوسيط، وبذلك يكون الوسطاء هم المسيطرين على الاسواق والمستفيدين الحقيقيين من ذلك، على عكس المزارع الذي يتم «هضم حقه» في بيع إنتاجه، ليكتفي بالدعم دون أن يصل الى تغطية التكاليف الفعلية لمنتجاته.

ونص الشايع في اقتراحه على أن يشكل بقرار من وزير التجارة لجنة تتبع وزارة التجارة، تتكون من ممثل عن كل من وزارة التجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بلدية الكويت، اتحاد الجمعيات، اتحاد المزارعين، هيئة الزراعة والثروة السمكية، وأن يناط باللجنة تسعير منتجات المزارع الكويتي، «المنتجات الزراعية الوطنية» وتحديد أسعارها من خضراوت وغيره وفق آليه يحددها القرار، «وفقا لنوع الخضار وكميته بالكيلو- الواحدة»، على أن تعقد اجتماعا أسبوعيا او نصف شهري لهذا الغرض. وأضاف: يلتزم عند إجراء مزاد الخضار أن يكون المبلغ الذي حدد من قبل اللجنة هو الحد الادنى الذي يفتتح به المزاد، ويضاف نسبة من 10 الى 20% أرباحا الى الوسطاء على السعر الذي تمت الترسية عليه، على أن ينقل الوسيط المنتجات الى مراكز البيع ويمارس عمله مقابل تلك النسبة دون ارباح او رسوم اخرى، ويضاف 10% من السعر بعد وصوله الى مراكز البيع (الجمعيات التعاونية)، ويتم إلغاء الدعم، وتكون الاسعار للمنتج الكويتي حسب ما تراه اللجنة مقارنة مع اسعار المنتج المستورد، وبذلك يحقق المزارع هدفه من بيع انتاجه بأسعار مناسبة، فضلا عن تحديد هامش ربح للوسطاء دون مبالغة، وبالتالي نصل الى سعر جيد للمنتج المحلي يناسب المواطن والمستهلك ويحقق المكاسب لكل الأطراف (المزارع، الوسيط، والمستهلك).

فيصل الشايع

عبدالله يسأل عن استقالة رئيس «كاسكو»

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا الى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري، جاء فيه: نمى إلى علمي أن رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية أصدر قرارا بقبول استقالة رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» المقدمة منه، وبناء عليه تم إصدار قرار بإعفاء أعضاء مجلس الإدارة من عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وبأثر رجعي اعتباراً من 2015/12/16.

وعلى ضوء ما سبق طلب عبدالله تزويده بنسخة من الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO)، ونسخة من قرار رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بقبول الاستقالة واعتمادها، ونسخة من قرار إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من عضوية المجلس، ونسخة من كتاب الدعوة لاجتماع مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية رقم (2016/3) ومحضر الاجتماع.

وقال: ما أسباب إعفاء نائب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO) من مهام عمله؟، وهل تم استلام أي شكاوى أو تظلمات قدمت من قبل موظفين في شركة (KASCO) بشأن أي تجاوزات في التعيينات أو أي ممارسات مجحفة من قبل الإدارة التنفيذية؟، وهل تم في الفترة من بداية شهر فبراير 2016 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال إلغاء أية قرارات اتخذها مجلس إدارة كاسكو أو رئيسه أو نائبه أو اعتبار أي قرار في عداد المنعدم؟

الحمدان يسأل عن الاختلاط في أحواض السباحة بالفنادق وفريق تفتيش «التجارة»

تقدم النائب حمود الحمدان بسؤال الى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي قال فيه إن بعض الفنادق تسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاضح ترفضه القوانين، والعادات والتقاليد، حتى كادت تصبح ظاهرة سلبية دخيلة على مجتمعنا.

وقال الحمدان إن "وزارة التجارة شكلت لجنة للإشراف على الفنادق، انبثق عنها فريق تفتيش كان يقوم بجولاته على الفنادق ويمنع الاختلاط في أحواض السباحة والتجاوزات الأخلاقية المصاحبة له، إلا أن فرق التفتيش على الفنادق أصبحت تغض طرفها عن تلك التجاوزات، في أحواض السباحة والمعاهد الصحية، وذلك منذ عام 2012م".

وأضاف أن "النظام العام في الكويت يحرص على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها، ويرفض خدش الحياء باللبس الفاضح وغيره، في بلد عُرف عنه التزامه بآداب الشريعة الإسلامية الغراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله بمحافظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التعري والاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية".

وأوضح أن المادة الثانية من الدستور تنص على أن "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما نصت المادة (10) على أن (ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".

وبيَّن أن القانون رقم (16) لسنة 1960 من قانون الجزاء تناول في مادة (198) وما بعدها تعريف الفعل الفاضح العلني وخدش الحياء وعد ذلك جريمة، ونص فيها على معاقبة كل من أتى إشارة أو فعلاً مخلا بالحياء في مكان عام أو، بحيث يراه أو يسمعه من كان في المكان، أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة، وبغرامة لا تجاوز ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وتساءل الحمدان: "هل تقوم وزارة التجارة والصناعة من خلال أجهزتها ومنها إدارة التفتيش بمتابعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المشار اليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالإجراءات وأسلوب العمل بها ونتائج تطبيقها خلال العامين الماضيين وبيان عدد الحملات التفتيشية التي قامت بها لمعالجة هذا الموضوع والنتائج التي أسفرت عنها هذه الحملات".

وتابع: "هل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة ومعاهد صحية بشكل مختلط دون مراعاة للقيم وعادات المجتمع الكويتي الأصيلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، وإذا كانت بالنفي يرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة حيال هذه المخالفات، وما خطة الوزارة المستقبلية لوقف انتشار هذه الأمر؟".

حمود الحمدان

الجيران يدعو «المنظمات» إلى زيارة «الفلوجة»

لفت النائب د. عبدالرحمن الجيران إلى أهمية تفعيل قانون الإغاثة العربية المقر مؤخراً في المجلس ومباشرة الجهات الرسمية تولي مهام الإغاثة العاجلة لمدينة الفلوجة.

دعا النائب د. عبدالرحمن الجيران المنظمات الاغاثية ولجان حقوق الإنسان إلى زيارة الفلوجة في العراق للاطلاع على حجم معاناتها جراء الحصار، موضحا ان الجرائم المرتكبة فيها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقال الجيران، في تصريح أمس، ان «مئة ألف نسمة يعيشون هناك تحت خط الفقر كما تشتد معاناة الأطفال وحديثي الولادة»، داعيا رابطة العالم الاسلامي ومنظمة المؤتمر الاسلامي واتحاد البرلمانيين العرب الى تفعيل ادواتها الكفيلة بتخفيف هذه المعاناة الانسانية.

وأضاف: «يؤلمنا كثيراً استمرار معاناة اهل العراق عموماً وأهل الفلوجة خصوصاً، ففي الوقت الذي تتوالى النكبات الواحدة تلو الأخرى على أبناء هذه الأمة بسبب التطرف والإرهاب والظلم من مختلف الأجناس فإن الإحساس بالواجب تجاه ما يمر به عالمنا الإسلامي على وجه العموم والعراق تحديداً، وما تمر به الفلوجة خاصة، يتطلب المسارعة إلى تقديم الاغاثة اللازمة حتى لا تتفاقم المآسي أكثر وأكثر».

وأشار الى ان «ما تتعرض له الفلوجة من أنواع الظلم والجور جراء الحصار ومنع المساعدات تعدى البعد الإنساني والاسلامي، مما يستلزم التصدي وعدم سكوت المجتمع الدولي والضمير العالمي والنخب السياسية والفكرية والإعلامية، مبيناً أن «الحصار أجبر الناس في داخل المدينة على أكل الأعلاف والحشائش؟».

وتابع بأن «سكان المدينة محاصرون، ومازالوا يعانون الخوف من البراميل المتفجرة التي تسقطها الطائرات بدلاً من أن تسقط عليهم أكياس الطعام»، مضيفا ان «استمرار معاناة المستشفيات ونقص المواد الطبية زاد بصورة متسارعة ضاعفت من شدة آلام المرضى الذين ليس لهم علاج، حيث تعاني المشافي الصحية الهدم ونقص معداتها وعلاجاتها بصورة مستمرة».

وأوضح الجيران أن «كل ما في المدينة من غذاء قد نفد، كما ارتفعت الأسعار إلى حد لا يطاق بحيث بلغ كيلو الدقيق 30 دولاراً والسكر 20 وغيرهما»، مستنكرا: «إلى متى يقف العالم صامتاً متفرجاً على هذه الجرائم؟ حيث بلغ عدد القتلى منذ بداية المعارك 3000 ما بين طفل وامرأة ورجل كبير، والجرحى أعدادهم تتزايد فضلاً عن معاناة أصحاب الامراض المزمنة والمعاقين، فمن لهؤلاء؟».

ولفت إلى أهمية تفعيل قانون الإغاثة العربية المقر مؤخراً في المجلس، ومباشرة الجهات الرسمية تولي مهام الإغاثة العاجلة لأهلنا في الفلوجة، وما حولها من القرى والأرياف التي تعاني نفس الحصار».

عبدالرحمن الجيران

طنا لتثمين «الواحة والفردوس»

تقدم النائب محمد طنا باقتراح بقانون في شأن نزع ملكية وتثمين جميع القطع السكنية في منطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء، ومنطقة الفردوس السكنية بمحافظة الفروانية، على ان تؤخذ الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

وذكرت المذكرة الإيضاحية للاقتراح، انه على الرغم من المحاولات التي جرت للقضاء على بعض الظواهر المزعجة للسكان في منطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس بمحافظة الفروانية، فإن الأمر لا يزال بحاجة إلى معالجة جذرية خاصة أن هذه المنطقة تفتقر لكل مقومات السلامة والأمن

محمد طنا

السكني، فالمواطن بحاجة إلى سكن آمن يؤويه وأسرته وهذا ما لا يتوفر في منطقة الواحة السكنية ومنطقة الفردوس نظراً لقدم وتهالك المساكن هناك.

نواب لتطبيق قانون الوحدة الوطنية على هيئة «اليد العليا»

دعا عدد من النواب إلى تطبيق قانون الوحدة الوطنية على ما يسمى «هيئة اليد العليا»، لاعتدائها على صحابة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في محاولة لزرع الفتنة في المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وطالب النائب د.عبد الله الطريجي الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه تلك الهيئة الطائفية «التي استمرأت الاعتداء على الصحابة، رضوان الله عليهم، وثوابتنا الدينية»، مؤكدا أن «لدينا من القوانين ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة ببث سمومها الطائفية وخبثها عبر وسائل التواصل وغيرها».

وأضاف الطريجي، في تصريح: «انتظرنا كثيرا الحكومة لتتخذ الإجراءات اللازمة في إطار القانون لردع تلك الهيئة والقائمين عليها عن المضي في الإساءة للثوابت والرموز الإسلامية، إلا أنه حتى اللحظة لم يحدث شيء، وهو ما قد يدفع الهيئة إلى الاستمرار في غيها».

وتساءل: «هل يقبل رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك استمرار تلك الهيئة في ضرب الوحدة الوطنية من دون تطبيق القانون عليها؟»، مشددا على أن الأوضاع المضطربة في المنطقة تفرض على الكويت الاستعجال بقطع دابر الفتنة ومن وراءها قبل فوات الأوان، «ونحن لا نطلب سوى تطبيق القانون».

ودعا الطريجي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الهيئة، مشيدا بجهود الخالد في استتباب الأمن وتطبيق القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية، والتي آخرها دعوته وزارة الشؤون إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إحدى الجهات الدينية في البلاد من جمع التبرعات التي كانت تتم بالمخالفة للقانون.

سموم الطائفية

كما طالب النائب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بتطبيق القانون على تلك الهيئة الطائفية، لاسيما قانوني الوحدة الوطنية والإعلام الإلكتروني»، مؤكدا أن «التأخر الحكومي في ردع الهيئة يعني مزيدا من الفتنة وضرب الوحدة».

بدوره، طالب النائب سعود الحريجي الحكومة بالضرب بيد من حديد على من يبثون سموم الطائفية البغيضة في المجتمع الكويتي، مشددا على أن من «استمرأ المساس بالثوابت العقدية والصحابة الكرام يجب أن يحاسب».

وقال الحريجي إن «ما فعلته الهيئة المسماة بهيئة اليد العليا من الإساءة إلى الصحابة وزرع الفتنة الطائفية يقع تحت طائل المساءلة القانونية»، مبيناً أن «تلك التجاوزات الخطيرة لن تمر مرور الكرام».

وأوضح أن «هذه الأطروحات الخبيثة تأتي تنفيذا لأجندة تفتيت المجتمعات من الداخل التي يستهدفنا بها من يضمر الشر للبلاد، ويسعى إلى هدم استقرارها»، مشددا على أن التراخي في محاسبة الخارجين عن الثوابت والطاعنين في صميم العقيدة أمر لا يمكن قبوله.

بدوره طالب النائب سعود الحريجي الحكومة بالضرب بيد من حديد على من يبثون سموم الطائفية البغيضة في المجتمع الكويتي، مشددا على أن من استمرأ المساس بالثوابت العقدية والصحابة الكرام يجب أن يحاسب.

وقال الحريجي ان "ما فعلته الهيئة المسماة بهيئة اليد العليا من الإساءة إلى الصحابة وزرع للفتنة الطائفية يقع تحت طائلة المساءلة القانونية"، داعيا وزارة الداخلية إلى "اتخاذ إجراءات عاجلة تجاه هذه التجاوزات الخطيرة التي لن تمر مرور الكرام".

وأوضح أن "هذه الأطروحات الخبيثة تأتي تنفيذا لأجندة تفتيت المجتمعات من الداخل التي يستهدفنا بها من يضمر الشر للبلاد ويسعى إلى هدم استقرارها"، مشددا على أن التراخي في محاسبة الخارجين عن الثوابت والطاعنين في صميم العقيدة أمر لا يمكن القبول به.